الانطلاق نحو الاتحاد الجمركي عام 2015م

قرار عربي لإزالة المعوقات أمام منطقة التجارة الحرة العربية خلال العام الجاري

اليمن تتبنى 127 مواصفة عربية وتوقع اتفاقيات مع مصر وسلطنة عمان

عبدالله الخولاني

كشف مدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين محمد بن يوسف عن قرار عربي على مستوى القمة لإزالة جميع المعوقات امام إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال العام الجاري والانطلاق نحو الاتحاد الجمركي عام2015م.

واشار في كلمته بمناسبة اليوم العربي للتقييس الذي يصادف 25مارس من كل عام - إلى أن الاحتفال بهذه المناسبة تحت شعار' المواصفات القياسية العربية الموحدة: لتعزيز التجارة العربية البينية " يأتي تأكيدا على أهمية المواصفات وأنشطة التقييس الأخرى في تسهيل التجارة وإزالة العوائق الفنية.

مؤكدا أن الاعتراف المتبادل بالمواصفات القياسية العربية هو إحدى ركائز التجارة البينية لما لها من أهمية قصوى، في سلامة الغذاء ومستويات السلامة في الأجهزة الكهربائية والمنزلية، مروراً بمواصفات أعمال التصميم والصيانة والإدارة البيئية والجودة والتجارة الالكترونية والانترنت والمعاملات المصرفية والنقل، والمبادلات التجارية والصناعية التي تتم جميعها وفق أدلة وتوجيهات وأنظمة تحددها المواصفات بدقة.

وطبقا لمحمد بن يوسف تم اعتماد9196 مواصفة قياسية عربية موحدة منها 2491 مواصفة قياسية عربية و6705 مواصفات متبناة بلغتها الأصلية متوافقة مع المواصفات الدولية، وتطوير أسلوب إعداد واعتماد هذه المواصفات عبر القاعدة التفاعلية وإعداد قواعد بيانات المواصفات المعتمدة وإنشاء الجائزة العربية للجودة، التي تهدف إلى تشجيع المنشآت في مختلف القطاعات على رفع مستوى أدائها وترشيد تكاليفها وزيادة جودة منتجاتها، باعتمادها على مواصفات ملائمة تجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وغيرها من الإنجازات.

من جانبه أوضح / وليد عبدالرحمن عثمان- مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة أن الشعار الذي اختارته المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بمناسبة اليوم العربي للتقييس 2013م يأتي في إطار توجه المنظمة لإزالة كافة العوائق أمام التجارة العربية البينة.

مؤكدا بأن الهيئة اليمنية تبنت 127 مواصفة قياسية عربية بما يحقق مصلحة المستهلك اليمنى على وجه الخصوص بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات للتبادل التجاري وفقا لقانون المواصفات والمقاييس مع كل من الهيئة المصرية للصادرات والواردات وكذلك المديرية العامة للمواصفات والمقاييس العمانية .

مشيرا إلى أن الهيئة حصلت على العضوية في عدد من المنظمات والهيئات العربية ذات العلاقة منها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وهيئة التقييس الخليجية (GSO).

أعلن تنفيذ مشروع إعادة استخدام مياه الوضوء

أمين العاصمة : توجهات لإنشاء شركة وطنية مساهمة لكهرباء ومياه صنعاء

صنعاء/سبأ

أعلن أمين العاصمة صنعاء عبدالقادر علي هلال أمس اعتزام أمانة العاصمة إنشاء ائتلاف بين شركة كهرباء ومياه صنعاء كشركة وطنية مساهمه حيث بلغت مساهمتها الأولية حين الإعلان عنها نحو مليار و60 مليون ريال منها 500 مليون ريال للمجلس المحلي بالأمانة.

ودعا أمين العاصمة خلال الإشهار الذي جاء في ورشة عمل نظمها أمس المجلس المحلي بأمانة العاصمة بعنوان (العاصمة صنعاء، بين مخاطر الجفاف والممكن من البدائل المستقبلية) وفي إطار فعاليات الاحتفال باليوم العالمي للمياه 2013م، دعا رجال المال والأعمال والمستثمرين لدعم رأس مال الشركة، وكذا المواطنين إلى الاكتتاب للمساهمة في إقامة الشركة ونجاحها.

وفي الورشة التي شارك فيها نحو 80 مشاركاً ومشاركة من 15 جهة حكومية وخاصة، أوضح أمين العاصمة أنه سيتم البدء بتنفيذ مشاريع الحُفر الامتصاصية خلال فترة تتوزع على امتداد الربع الثاني من العام الحالي 2013م بإجمالي موازنة تمويلية تبلغ مليار ريال.

وأشار هلال إلى أنه سيتم تأسيس شركة وطنية لإنتاج وصناعة وسائل الري الحديثة والبيوت المحمية البلاستيكية وتنفيذ مشروع إعادة استخدام مياه الوضوء ليشمل 20% من مساجد العاصمة، مشدداً على ضرورة سرعة العمل في تنفيذ الإجراءات الفنية والإدارية اللازمة لتقليل الفاقد من المياه.

وأكد على أهمية رفع كفاءة محطة المعالجة الرئيسية الواقعة في نطاق اختصاص المؤسسة المحلية للمياه والصرف والصحي وإعادة تأهيل وصيانة محطة المعالجة المساعدة الواقعة جوار الكلية الحربية، وتحقيق الشراكة الحقيقية مع منظمات المجتمع المدني.

وحث كافة الجهات المعنية على الاضطلاع بدورها في تعزيز الوعي المجتمعي من خلال حشد وتفعيل دور الجهود الوطنية لتحقيق التغيير الايجابي عن طريق المساجد والمدارس والجامعات ووسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية وفي مقدمتها قنوات البث الفضائي، منوهاً بأهمية بتشكيل لجنة مشتركة من أمانة العاصمة ممثلة بمكتب الزراعة والري والنظير الاختصاصي بمحافظة صنعاء لوضع حلول عاجلة لمجرى سد شائك بما يؤمن التدفق المأهول لمياه السد ويزيل التشوهات المستحدثة المؤثرة على تغذية السد.

من جانبه أوضح أمين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة صنعاء أمين محمد جمعان، أن تنفيذ الورشة يأتي ضمن مجموعة من الفعاليات التوعوية الهامة في ضوء استراتيجيات التدخل العالية للمجلس المحلي بهدف تسليط الضوء على قضية المياه.

ولفت إلى أن الهدف من ورشة العمل تقييم الوضع الراهن للمياه في ظل تزايد حجم الاستهلاك اليومي وانتشار مظاهر الاستنزاف الجائر والحفر العشوائي من أجل التوصيف المنهجي والعلمي لأولويات الحل والبدائل الممكنة التي يجب تنفيذها في إطار التدخلات الاستراتيجية الرامية إلى حماية المخزون الجوفي، بالإضافة إلى الحفاظ على المياه وتأمين الحاجة المستقبلية لسكان العاصمة صنعاء في ضوء ما أكدته الدراسات البحثية من احتماليات نضوب مياه حوض صنعاء وتعرض المدينة لمخاطر الجفاف، وتنظيم ملتقى لرواد المجتمع من أئمة وخطباء المساجد والتربويين وممثلي الاتحادات والأندية الرياضية ومؤسسات المجتمع المدني.

فيما عبّر مدير مكتب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اليمن المهندس سعد العريفي عن سعادته بانعقاد الورشة المكرسة لمعالجة قضية المياه نظراً لأهميتها ليس على مستوى اليمن بل للعالم أجمع، مؤكداً دعم مجلس التعاون للحوار الوطني في اليمن الذي يأتي في إطار المرحلة الثانية من المبادرة الخليجية.

بدوره تمنى الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي اسماعيل ولد الشيخ للورشة الخاصة بقضية المياه الخروج بإستراتيجية مجدية كونها قضية إنسانية بينت دراساتها أن نحو 13 مليون يمني يعانون من صعوبة الحصول على مياه الشرب.

تخللت الورشة ثلاث جلسات عمل، حيث قُدمت في الجلسة الأولى والمحور الأول "دور أمانة العاصمة في حل مشكلة حوض صنعاء" ورقتا عمل قدم الورقة الأولى مدير وحدة المياه المتجددة وحصاد مياه الأمطار بالأمانة المهندس رضوان العمري وعنوانها "الدراسات التقييميه للتحديات ومظاهر الخطر على حوض صنعاء"، فيما قدم الورقة الثانية منسق وحدة المياه المتجددة وحصاد مياه الأمطار الدكتور محمد علي عصدة عنوانها "التعريف بوحدة المياه المتجددة وحصاد مياه الأمطار ومشاريع الأمانة المستقبلية".

وتناولت جلسة العمل الثانية والمحور الثاني "جدوى مشاريع حصاد مياه الأمطار وإعادة استخدام المياه الرمادية والمعالجة"، حيث قدم خلالها نائب مدير محطة المعالجة بمؤسسة المياه والصرف الصحي بالأمانة المهندس عبدالوهاب صلاح ورقة عمل بعنوان "إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في ضوء كفاءات محطات المعالجة".

كما شارك الدكتور شرف الدين عبدالله من مركز المياه والبيئة جامعة صنعاء بورقة عمل بعنوان "الاستراتيجيات المستقبلية لمواجهة خطر نضوب مياه حوض صنعاء ومخاوف جفافه".

وتطرقت الجلسة الثالثة والمحور الثالث إلى "السياسات الإعلامية والتوعية لحشد جهود المجتمع"، قدم خلالها نائب مدير مركز التوعية بأمانة العاصمة محمد الصلوي ورقة عمل بعنوان "دور مركز التوعية في إشراك المجتمع بعملية الترشيد والاستهلاك الأمثل للمياه".

حضر ورشة العمل رئيس الهيئة العامة للموارد المائية الدكتور علي الصريمي وكيل أمانة العاصمة للشؤون القانونية فتحية عبدالواسع والوكيل المساعد بأمانة العاصمة عمد عبدالفتاح اسماعيل وعدد من المعنيين.

الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025 بعد أعوام من التجاهل

2-1

د. يحيى بن يحيى المتوكل
yyalmutawakel@yahoo.com

كنت قد وعدت في مقالة سابقة بالعودة والحديث عن ما سمي بالـ"الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025م" وهي الوثيقة التي أعدت في مطلع الألفية الجديدة مع استحقاق إعداد الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2005-2001م) وفق النص الدستوري في المادة التاسعة والتي تؤكد على أن:" تقوم السياسة الاقتصادية للدولة على أساس التخطيط العلمي بما يكفل الاستغلال الأمثل لكافة الموارد وتنمية وتطوير قدرات القطاعات في شتى المجالات لتحقيق غايات وأهداف المجتمع في إطار الخطة العامة للدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.".

وقد أشرت في مقالتي السابقة إلى أن ما دفعني للحديث عن هذا الموضوع هو نهجنا الخاطئ في إلغاء كل ما أتى من قبل أو ما هو مرتبط بالماضي حتى لو كان نافعا، إذ أن الرؤية الاقتصادية الجديدة التي تُعد حالياً من قبل الحكومة لم تطلع على الرؤية السابقة بغرض تقييمها وتحديد القضايا التي تحتاج إلى تعديل أو تطوير وإبراز ما ينبغي التركيز أو البناء عليه، وكأن واقع حالنا ومنهج فريق العمل هو رفض كل ما هو موجود بغض النظر عن فائدته من عدمها، بالإضافة إلى انزعاجي بأن تتم الإشادة بالرؤية الجديدة والانتقاص مما سبقها من حيث اعتبار أنها أول من اعتمد إشراك المحافظات في إعداد تصوراتها وخططها وأول من عرضها في حلقات نقاش على المستوى المحلي.... الخ.، وهو أمرٌ مجاف للحقيقة بكل أبعادها حسبما وضحت سابقاً وسأذكره مجدداً أسفل هذا.

وينبع مبرري أيضاً للحديث عن هذا الأمر اطلاعي الكامل على تلك التجربة بإيجابياتها وأخطائها. وكلما أبتغيه من هذه المقالة هو إتاحة الفرصة للقارئ العادي وكذلك للمتخصص أن يطلع على إطار وملامح تلك الرؤية وكذلك خلفياتها، وهي متاحة لدى وزارة التخطيط والتعاون الدولي لمن أراد أن يعود إليها بالكامل، وبالتالي أحث المعنيين بإعداد الرؤية الجديدة تحديداً أن يستلهموا منها ما يفيد منتجهم القادم.

وكما أشرت سابقاً إلى أن الحاجة ظهرت في عام 2000م إلى إعداد تصور ورؤية طويلة الأجل للمسار السياسي لليمن ولمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل إطار وطني محدد وواضح خاصة بعد إعادة تحقيق وحدة الوطن في 22 مايو 1990م، بل إن البعض اعتبر أن ذلك الإعداد قد جاء متأخراً نتيجة الظروف التي لم تساعد على نضوج المبادرة قبل ذلك. ونتيجة ظروف تلك المرحلة ومجموعة من العوامل الأخرى منها عدم تمكن الخطط الخمسية من كسر الطوق وتحقيق نقلة حقيقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تأثير تجارب دول مختلفة اتجهت إلى خط مسار طويل الأجل لعمليات التنمية ومنها رؤية ماليزيا 2020م، سارت حكومة عبدالقادر باجمال وبمبادرة من وزير التخطيط والتنمية في تلك الحكومة أحمد محمد صوفان إلى إعداد رؤية استراتيجية تنموية لليمن تعكس رغبة المجتمع كل المجتمع في استشراف مستقبله ومستقبل الأجيال المتعاقبة وتحقيق طموحاته في النمو والتقدم على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال تعبئة موارده وإمكاناته نحو الغايات المنشودة وفق رؤية واضحة للأهداف والوسائل، ولتمثل الرؤية توجهاً وبوصلة تلتزم بها الخطط الخمسية ابتداءً من الخطة الخمسية الثانية التي شكلت إطاراً مرجعياً للخطط الإنمائية الكلية والقطاعية والإقليمية على المدى الطويل، ومعالجات مرحلية للتحديات التنموية القائمة والمتوقعة، مستندة في ذلك إلى الرؤية الإستراتيجية وإلى تقويم شامل ودقيق لمسارات التنمية السابقة.

وبطبيعة الحال، تطلب إعداد تلك الرؤية ومنتجها الأول الخطة الخمسية الثانية الانطلاق من جملة الاعتبارات التي تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في البلاد ومجمل التحديات التي تعترض التنمية الشاملة بما في ذلك ضرورة الارتقاء بطاقات وقدرات المجتمع ومقومات نموه، فضلاً عن أهمية استشراف طموحات المجتمع وتحديد غاياته بعيدة المدى والأهداف المرحلية والإستراتيجيات والسياسات المحققة لها. وقد أتى إعداد الرؤية على خلفية معاناة الاقتصاد الوطني من شح في موارده الاقتصادية المتاحة والمحتملة قياساً بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حاضراً ومستقبلاً، وحين كان العالم يتجه إلى القرن الحادي والعشرين مسلماً بثورة المعلومات وتقنياتها ويعمل في ظل اقتصاد تهيمن عليه أنشطة تكنولوجيا المعلومات القائم على الخلق والإبداع والتطوير في علاقات اقتصادية تسودها المنافسة والكفاءة، وخاصة مع توسع وانتشار العولمة وإزالة كافة الحواجز والقيود أمام انسياب حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم.

وبالتالي، حتمت تلك المعطيات أن تبين الرؤية الاستراتيجية لليمن والتي تمتد لخمسة وعشرين عاماً الطموحات والغايات التي يتطلع إليها المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وعلمياً وثقافياً وسياسياً، ويختط بها مساره الإنمائي لتمكينه من المشاركة الفاعلة والمتكافئة في الاقتصاد الدولي وفق استراتيجيات وسياسات مناسبة ومتوائمة. وأصبحت الرؤية الاستراتيجية بذلك مسار التطور الاقتصادي والاجتماعي المفترض والتي يلتف حولها المجتمع بكافة فئاته وتنظيماته ودليل عمل للدولة مهما تبدلت وتعاقبت الحكومات وتفاوتت المهام والأدوار.

وأبدأ هنا بعرض بعض ما ورد في مقدمات رؤية اليمن الاستراتيجية 2025م وهو كاف لبيان قيمتها العلمية والتخطيطية، مع أهمية الإشارة إلى أنه ينبغي النّظر إلى الرؤية وتقييمها في ضوء مكانها وزمانها وفي ظل التحولات الوطنية والمتغيرات الإقليمية والدولية التي رافقتها وكانت على درجة عالية من التعقيد والترابط والحساسية المفرطة، بل والخطورة المشمولة بالتحديات الأساسية المتصادمة في رؤاها السياسية والفكرية والاقتصادية والتراثية والعرقية.

ورغم أن الرؤية لم تسع للتنبؤ بالنتائج ومترتبات تلك المعطيات، إلا أنها رأت التأكيد على الوحدة الوطنية والسير نحو البناء الديمقراطي وتعزيز القدرات الاقتصادية وترسيخ البناء المؤسسي للدولة بسلطاتها ومؤسساتها المختلفة من أجل بناء اليمن وتقوية لحمة الوحدة الوطنية والتي تعتبر مسئولية كافة القوى السياسية في السلطة أو في المعارضة. ولا يعنينا في هذا المقام ما تحقق أو لم يتحقق، وإنما بيان أطر وملامح تلك الرؤية. فقد استعرضت وثيقة الرؤية في فصلها الأول التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه البلاد، وفي مقدمتها ارتفاع النمو السكاني واستفحال آثاره في كافة جوانب الحياة وعلى رأسها انتشار الفقر والأمية وتدني معدل الالتحاق بالتعليم وعدم مواكبة نظام التعليم والتدريب لاحتياجات التنمية وضعف تغطية الخدمات الصحية، وكذلك شح المياه الذي بلغ درجة الأزمة في معظم المناطق والمدن، وكذلك التوسع الحاصل في زراعة القات على حساب المحاصيل الأخرى إلى جانب تأثيراته السلبية الصحية والاجتماعية. وأخيراً وليس آخراً، ضعف الجهاز الإداري للدولة وتفشي ظاهرة الفساد على نحو يعيق عملية التطوير والتنمية.

> وبطبيعة الحال، تطلب إعداد تلك الرؤية ومنتجها الأول الخطة الخمسية الثانية الانطلاق من جملة الاعتبارات التي تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في البلاد ومجمل التحديات التي تعترض التنمية الشاملة بما في ذلك ضرورة الارتقاء بطاقات وقدرات المجتمع ومقومات نموه،

رئيس المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات

تشمل 8970 أسرة

إقرار تنفيذ تجربة تمهيدية لتعداد السكان والمساكن 2014م

أحمد الطيار

كشف الدكتور حسن ثابت فرحان رئيس الجهاز المركزي للإحصاء نائب رئيس اللجنة العليا للتعداد - مدير التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014م عن تنفيذ الجهاز المركزي للإحصاء تجارب تمهيدية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت تبدأ التجربة الأولى خلال الفترة من مارس الجاري وحتى نهاية شهر يوليو القادم وتشمل عد 7000 مبنى و8970 أسرة يمنية على مراحل عدة تشمل 69 منطقة في جميع أنحاء الجمهورية .

وقال فرحان في افتتاح أعمال الاجتماع الثاني للجنة العليا للتعداد امس بالجهاز المركزي للإحصاء: إن التجربة التمهيدية ستشمل 3 مناطق عداً في كل محافظة بحسب المديريات الواقعة فيها بالإضافة إلى منطقتي عد في الجزر ومنطقة عد على الحدود الدولية تشمل 17 قطاعا في الحضر و5 قطاعات في الريف.

مبينا أن هذه الاختبارات ستفيد الجهاز الفني ومكتب التعداد في إعطاء معلومات مهمة عن مدى ملاءمة التنظيم الميداني وبرنامج التدريب ومدى العبء على المستجيبين وخطة تجهيز البيانات والأساليب المتبعة في مراحل التعداد المختلفة .

وأشار الدكتور فرحان إلى أن تعداد 2014م سيكون تعدادا نوعيا تستخدم فيه أحدث وسائل التكنولوجيا وسيستفاد من الخبرات الدولية والإقليمية الحديثة لتنفيذه بمستوى جودة عالية.

كاشفا عن تأييد المانحين للتجربة اليمنية في التعداد ودعمهم لها فنيا وماديا وبحيث يستفاد من تجارب الدول الأخرى ككينيا ومصر والمغرب.

وقد ناقشت اللجنة العليا في اجتماعها وثيقة التجربة التمهيدية الأولى لتعداد 2014م في نسختها الرابعة وأقرتها كما أقرت دليل العمل الميداني لمرحة التحزيم وتقارير العمل الميداني فيه .

وتأتي أهمية وثيقة التجربة التمهيدية المقرة من مدلولاتها العلمية والتي تنطلق من التخطيط الدقيق لضمان ودقة وتكامل تنفيذ التعداد والحصول على بيانات إحصائية موثوق بها الأمر الذي يتطلب إجراء اختبارات تجريبية قبل تنفيذ التعداد وأثناء التعداد وبعد إجرائه.

كما ناقشت اللجنة استراتيجية استخدام الماسح الضوئي في عملية إدخال ومعالجة البيانات الخاصة بالتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014م وأقرتها ، ويعد استخدام الماسح لأول مرة في اليمن حدثاً علميا جديدا الأمر الذي سيوفر فارقا من الوقت والجهد يقدر بسنة وستة اشهر مقارنة مع المخطط باستخدام الأسلوب التقليدي.

وسيؤمن استخدام الماسح الضوئي بتعداد 2014م مسح جميع الاستمارات في قت قياسي والاحتفاظ بنسخة الكرتونية منها الأمر الذي يجعل الحاجة للنسخ الورقية بلا فائدة مما سيوفر المكان والجهد اللازمين للتخزين وتداول الاستمارات أثناء التجهيز وهو ما كان يتطلب طاقما كبيرا وتكلفة عالية لإنجاز هذا النشاط.

ويتميز هذا النظام بزيادة معدل الأداء وتوفير الوقت المطلوب لاستخراج النتائج مع تقليل الأخطاء البشرية والحصول على دقة عالية في النتائج مع قدرته على التعامل مع أية لغة ولديه بيانات مخزونة مستبقا لإجراء المقارنات وفقها ويستوعب كافة التصميمات والبيانات المراد معالجتها ولديه المرونة الكافية للتعامل مع الأرقام ورسمها وشكلها بكل اللغات.

وناقش الاجتماع عددا من المواضيع الخاصة بدليل العمل الميداني لمرحلة التحزيم وأقرها وكذا تقارير العمل الميداني لمرحلة التحزيم والتي تشمل تقرير المشرف ومساعد المشرف ورئيس الفريق والباحث .وأثري الاجتماع بعدد من الملاحظات والمقترحات من قبل أعضاء اللجنة وتم التأكيد على ضرورة استيعاب تلك الملاحظات التي ستساعد على تنفيذ عملية التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت .

300 ألف دولار لانشاء خزانات حصاد مياه الأمطار بجامعة صنعاء

الحمدي يؤكد أهمية استخدام التقنيات الحديثة في الحفاظ على المياه وترشيد استخداماتها في الزراعة

شوقي العباسي

أكد وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الري واستصلاح الأراضي الزراعية المهندس عبد الواحد الحمدي عن اعتزام الوزارة تنفيذ أنشطة لحصاد المياه وتوسيع الأنشطة الخاصة بتنفيذ التقنيات الزراعية الحديثة لتشمل ست محافظات تمهيدا لتعميم نشر هذه التقنيات على مختلف مناطق ومحافظات الجمهورية .

وأشار في كلمته خلال الحفل الذي نظمته كلية الزراعة بجامعة صنعاء بالتعاون مع الوكالة الاميركية للتنمية الدولية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمياه أهمية نشر تقنيات الري الحديث وتوعية المزارعين بمزايا أنظمة الري الحديث والزراعة بالبيوت المحمية واستخدام الطاقة الشمسية، مشيرا إلى أن الاحتفال بهذا اليوم مناسبة للتذكير وتقييم ما تم تحقيقه من خطوات في تحسين إدارة الموارد المائية سواء في الجانب الزراعي أو الجوانب الأخرى والتفكير بمصير الأجيال المقبلة وما تم الإبقاء لها من هذا المورد الحيوي الهام، مؤكدا أهمية استخدام التقنيات الحديثة في الحفاظ على المياه وترشيد استخداماتها في العملية الزراعية التي تعد المستخدم الأكبر للمياه في اليمن، لافتا إلى أن الوزارة ستقوم بتنفيذ أنشطة حصاد المياه عبر التقنيات الزراعية الحديثة لتشمل ست محافظات تمهيدا لتعميم نشر هذه التقنيات على مختلف مناطق ومحافظات الجمهورية .

من جانبه أكد مدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية روبرت ويلسون حرص الوكالة الأميركية على التعاون ودعم جهود اليمن وأنشطتها المختلفة خاصة المتعلقة بتوفير الأمن الغذائي ، مشيرا إلى أهمية نشر التقنيات الحديثة ومزاياها في رفع الإنتاجية الزراعية وتحسين الظروف المعيشية والدخل للمزارعين خاصة في المناطق الريفية .. مبينا أن تجربة استخدام التقنيات الحديثة أثبتت جدواها في رفع إنتاجية المحاصيل الزراعية إلى تسعة أضعاف مقارنة بالإنتاجية عند الزراعة باستخدام الوسائل التقليدية .

وكانت جامعة صنعاء قد وقعت مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على اتفاقية تمويل مشروع خزان حصاد مياه الأمطار الخاص بكلية الزراعة بالجامعة بكلفة 300 ألف دولار ما يقارب 60 مليون ريال تزامنا مع فعاليات الاحتفال باليوم العالمي للمياه ،وتضمنت الاتفاقية التي وقعها رئيس جامعة صنعاء الدكتور عبدالحكيم الشرجبي والسفير الأميركي بصنعاء جيرالد فايرستاين وتمولها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بناء خزانات لحصاد مياه الأمطار من أسطح المباني وكذا تنفيذ شبكات ري حديث والزراعة باستخدام البيوت المحمية واستخدام الطاقة الشمسية .

وأوضح رئيس جامعة صنعاء الدكتور عبدالحكيم الشرجبي في تصريح خاص لـ"الثورة " أن الجامعة ستستفيد من المشروع من خلال حصاد المياه لاستخدامها في المزرعة التي تبلغ تقريبا 30 ألف متر مربع بالإضافة إلى المساحات التي تعتزم الجامعة زراعتها خلال الموسم الزراعي المقبل ، مشيرا إلى أهمية تكاتف كافة الجهود لنشر الوعي بقضايا المياه ، منوها بدور التقنيات الحديثة وأنظمة الري الحديث في الحفاظ على مخزون المياه وضمان استدامتها للأجيال القادمة ، مشيداً بدعم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لجهود اليمن خاصة الأنشطة المتعلقة بحصاد مياه الأمطار ومساندة الجهود الهادفة إلى الحفاظ على المياه وحمايتها من الاستنزاف.

تصوير /محمد حويس